

The effectiveness of the policy of reducing the value of the national currency in the treatment of the balance of payments deficit during the period (1979-1992)

Seham Rashad Mansour Ibrahim

أهمية الدراسة:تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين سياسة تخفيض قيمة الجنيه على ميزان المدفوعات المصري نظرياً والقليل تناولتها بشكل تطبيقي وسوف نضيف الى هذه الدراسات القليلة دراستنا الحالية حيث نفرد فيها لواقع هذه العلاقة لبيان هل ساهمت هذه السياسات في المساعدة في حل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات أم لا. والأهمية الحقيقية لهذه الدراسة أنها تتعرض لدراسة كل من المنهجين النقدي والمالي لميزان المدفوعات اللذين ستسما بقدرة الكتابات الاقتصادية العربية عندهما وابراز الدور الذي تلعبه سياسة تخفيض قيمة العملة من خلال هذين المنهجين (النقدي والمالي) بالنسبة لميزان المدفوعات.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل مدى فاعلية تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج عجز ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من (1979-2005) نظراً لما اتسمت به هذه الفترة من كثرة التعديلات في سعر صرف الجنيه المصري. حدود الدراسة: يحدّد الإطار الزمني للدراسة بالفترة (1979-2005) تلك الفترة التي تتسم بتكرار تخفيض قيمة العملة والتاثير على ميزان المدفوعات ويتم تطبيق منهج الاقتصاد القياسي في تقدير معلمات نموذج المنهج التقديري لميزان المدفوعات ويتطبق ذلك على الاقتصاد المصري يمكن توضيح مدى تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة في معالجة الاحتلال في ميزان المدفوعات.

البيانات: تقوم الدراسة باستخدام بيانات سنوية معبّر عنها بالدولار الأمريكي والجنيه المصري حسب المصدر وتم الاعتماد في الحصول على البيانات على بعض المصادر المحلية والعالمية مثل النشرات التي يصدرها لاجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. البيانات السنوية التي ينشرها صندوق النقد الدولي. خطوة البحث: يتم تناول الدراسة في ثلاثة أبواب رئيسية يضم كل منها فصلين يتناول الباب الاول: التعريف بسياسة تخفيض قيمة العملة وتعريف ميزان المدفوعات والتعرف على التوازن والاحتلال فيه. والباب الثاني: يتناول دراسة الخلفية التاريخية لمراحل تخفيض قيمة الجنيه واثرها على وضع ميزان المدفوعات المصري. والباب الثالث: يقوم بقياس وتحليل مدى فاعلية المنهج النقدي في معالجة الاحتلال في ميزان المدفوعات المصري وذلك من خلال اختبار مدى امكانية تطبيق المنهج النقدي لميزان المدفوعات المصري.